

قانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٦٤٢٣٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وستون مليوناً ومائتان وثمانية وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٤١٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وأربعون مليوناً وأربعمائة ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٣١٨١٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٥٩٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ٥٣٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وخمسون مليوناً وأربعمائة ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليون جنيه) منه مبلغ ٩٦٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١٠٨٣٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة ملايين وثمانمائة وثمانية وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٧٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٠٠٦٨٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

- قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بمبلغ ١.٨٣٨.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة ملايين وثمانمائة وثمانية وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتى :
- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٠٠.٦٨٠.٠٠٠ جنيه .
 - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٧٠.٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ
(الموافق ٢٠ يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

(القيمة بالجنيه)

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

بيان	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	بيان	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية =			الاستخدامات الجارية =		
إيرادات النشاط الجارى	٤٥٧		الأجور	٣٠٢	٣١٨١
إيرادات أخرى	٧٧		النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٧٣	٩٥٩
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٥٣٤		جملة الاستخدامات الجارية	٣٧٥	٤١٤
			فائض العمليات الجارية :		
			ضرائب دخلية	-	٢٤
			فائض حكومة	١١٥	٩٦
			جملة الفائض	١١٥	١٢
			جملة الموازنة الجارية	٤٩	٥٣٤
جملة الموازنة الجارية	٥٣٤		الاستخدامات الرأسمالية :		
			استخدامات استثمارية	١٢٥	٧٧
			تحويلات رأسمالية	١٠	١٠٦٨
			جملة الاستخدامات الرأسمالية	١١٢٥	١٠٨٣٨
			إجمالي الموازنة	٦٠٢٥	٦٤٢٣٨